على كل السلطات الحكومية. وهذا ليس له تأثير على مبدأ أن المحكمة لا يمكنها استبدال تقييمات السلطة الحكومية بتقييماتها، ولا تتدخل في السياسة التي تخطها السلطة لنفسها.

وهذه كلها دلائل على أسباب رفض وجهة النظر التي سبق الاشارة إليها، خصوصا عندما تكون المسألة التي يجري بحثها هي مناقشات لجنة التحقيق التي يتوجب أن تأخذ في الاعتبار ليس فقط المنطلقات القانونية ولكن أيضا الأحداث الأساسية، ونواحيها العامة والأخلاقية. إن حقيقة غياب أي قانون صريح متعلق بالقضايا المختلفة لا يؤدي إلى استثناء شخص تعتبر أعماله موضع تدقيق من قبل لجنة التحقيق، من تقديم الحساب، تجاه العامة، على أعمال أو تقصير يستنتج منها انعدام الاهتمام الكافي بمهامه، أو عن أعمال نفذت بتسرع وإهمال وقلة ادراك وعدم رؤية المتوقع. ولا يمكن لأي لجنة تحقيق أن تقوم بعملها بشكل كامل ومناسب إذا لم تقم بتدقيق كهذا، في إطار اختصاصها، وازاء أي شخص تكون أعماله أو فشله تحت التدقيق، بصرف النظر عن موقعه ومنصبه الحكومي.

وفي نهاية الأمر، وفيما يتعلق بالمسؤولية الشخصية، لن نجري أي تمييز بين المراتب السياسية وأية مراتب أخرى.

## (هـ) المسؤولية الشخصية

٨١ ــ انسجاما مع القرار الذي أصدرته اللجنة في ١٩٨٢/١١/٢٤، أرسلت ملاحظات إلى تسعة أشخاص آخذة بالاعتبار الأذى الذي سيتعرضون له من التحقيق ونتائجه، وذلك استنادا الى المادة ١٥ (أ) من قانون لجان التحقيق لعام ١٩٦٨. وسنقدم الآن بالبحث في مسألة كل من هؤلاء الذين تلقوا هذه الملاحظات.

### (أ) رئيس الوزراء، السيد مناحيم بيغن

تنص الملاحظة التي أرسلت إلى رئيس الوزراء السيد مناحيم بيغن على أنه قد يتعرض للأذى إذا قررت اللجنة «ان رئيس الوزراء لم يقيم بالشكل المناسب الدور الذي يمكن أن تلعبه القوات اللبنانية عقب دخول جيش الدفاع الاسرائيلي إلى بيروت الغربية، وتجاهل خطر أعمال الانتقام والأعمال الدموية التي ارتكبتها هذه القوات بحق السكان في مخيمات اللاجئين».

وكان رد رئيس الوزراء على أنه في المحادثات بينه وبين وزير الدفاع التي اتخذ فيها قرار دخول جيش الدفاع الاسرائيلي إلى بيروت الغربية وفي المحادثات التي اجراها مع رئيس الأركان في خلال الليلة ما بين ١٩٨٢/٩/١٤ و١٩٨٢/٩/١٥، لم يقل أي شيء عن عملية محتملة تقوم بها القوات اللبنانية.

وشهد رئيس الوزراء بأنه لم يسمع عن اتفاق مع الكتائبيين على ان يدخلوا المخيمات إلا في اجتماع الحكومة في ١٩٨٢/٩/١٦، وحتى ذلك الوقت لم يرد أي شيء عن دور الكتائبيين ومشاركتهم في العمليات في بيروت، في كافة الحوارات التي أجراها مع وزير الدفاع ورئيس الأركان. وحسب أقواله، وبما أنه لم يجر التطرق إلى هذه المسألة في التقارير التي تلقاها من وزير الدفاع ورئيس الأركان، فإنه لم يقدم أية اسئلة بشأنها. إن إشارات رئيس الوزراء في هذا الشأن منسجمة مع شهادتي وزير الدفاع ورئيس الأركان ومع الوثائق المتعلقة بمضامين الحوارات مع رئيس الوزراء. لقد وصفنا سابقاً الحوارات بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع من على سطح مركز القيادة المتقدم في صباح يوم ١٩٨٢/٩/١٥. وبحسب ما ورد في الشهادة والملاحظات عن هذه الحوارات، فإن مسألة الكتائبيين، لم يشر إليها في أي من تلك الحوارات على الاطلاق. وفي حوار آخر بين وزير الدفاع ورئيس الوزراء يوم الأربعاء في الساعة السادسة مساء لم يذكر أي شيء عن مشاركة الكتائبيين في دخول بيروت. كذلك في يوم الخميس ١٩٨٢/٩/١٦ عندما تحدث وزير الدفاع هاتفيا مع رئيس الوزراء وذلك في أثناء المناقشات في مكتب وزير الدفاع، لم يقل وزير الدفاع أي شيء بشأن الكتائبيين. واستنادا إلى مضمون الحوار المسجل في المستند ٢٧، كان تقريره لرئيس الوزراء متفائلا، وأبلغه بأن القتال انتهى وأن جيش الدفاع الاسرائيلي سيطر على النقاط الرئيسية، وكل شيء انتهى. وكانت الاشارة الوحيدة إلى المخيمات في الحوار هي أنها طوقت.

ويمكننا أن نعجب من كون مشاركة الكتائبيين في دخول بيروت الغربية والمهمة الموكولة إليهم «بتطهير» المخيمات، بدت غير مهمة إلى حد كبير،